الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.28

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
10 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كراب (نائب الرئيس) .....(ألمانيا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-19313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد لوغار (سلوفينيا)، تولى السيد كراب (ألمانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: نحو إقامة شراكات عالمية (A/70/296)

١ - السيدة كينغو (المديرة التنفيذية، مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة): عرضت تقرير الأمين العام بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص (A/70/296)، فقالت إن التقرير يعكس التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تحقيق أهداف المنظمة والأهداف الإنمائية من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

٢ - وأضافت أن تقدما كبيرا أحرز منذ إطلاق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة قبل أكثر من ١٥ عاما. وأصبح الاتفاق العالمي أكبر مبادرة طوعية للاستدامة على مستوى الشركات في العالم، بعد أن وقّعته أكثر من ٠٠٠ ١٣ جهة في حوالي ١٧٠ بلدا. وقد حاز، عن طريق الحوار والشراكات، دعما قويا في جميع مناطق العالم، وأعاد تطوير المركز المشترك بين الأمم المتحدة وشبكة الأعمال التجارية لتعزيز التعاون بين القطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة.

٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة سيواصل تعميم الممارسات التجارية والشراكات المسؤولة التي تنهض بأهداف التنمية المستدامة.

٤ - السيدة كوي - فيلسون (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن فهم الشراكات العالمية تطور في ضوء تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وجرى التسليم بالحاجة إلى نهج أكثر تكاملا وشمولا، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضافت أن الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة تقودها الحكومات، غير أنها تحتاج إلى مساهمة أصحاب المصلحة الآخرين، وينبغي للسياسات المطبقة على مختلف المستويات أن تدعم التعاون المطرد تمشيا مع الأولويات والأهداف الوطنية وبرنامج عمل التنمية المستدامة الشامل. لذا لا بدّ من تقديم الدعم الملائم لتنفيذ تلك البرامج.

٥ - وقالت إن التعاون بين القطاعين العام والخاص ينبغي أن يكفل نتيجة متوازنة وإيجابية ويضمن وفاء الجهات الفاعلة العالمية الجديدة بنصيبها من المسؤوليات. وينبغي أيضا أن تستفيد متابعة الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة من نتائج هذه الأنواع من التعاون. وأضافت أن الجماعة الكاريبية تحيط علما باقتراحات الأمين العام فيما يتعلق باتباع نهج عام وتعزيز المؤسسات، وترحب بمبادرات الاتفاق العالمي الرامية إلى توفير أدوات لرصد التزامات القطاع الخاص إزاء أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة تقدم معلومات عن الشراكات في مواقعها على الإنترنت، يبقى مستوى المعلومات المفصح عنها بواسطة الإنترنت متفاوتا. لذا سيمثل اعتماد الإبلاغ على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالشراكات ونتائجها خطوة إلى الأمام. ولا بدّ من تحسين المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية، وتوحيد نماذج الإبلاغ وتطبيقها على نطاق أوسع.

٦ - وأضافت أن إطار التعاون الذي بنته الدول الأعضاء شجع الشراكات العالمية، بما في ذلك التفاعل مع العديد من أصحاب المصلحة، ولكن هذا الإطار لا يزال يفتقر إلى اتفاق بشأن نظام تغير المناخ. وقالت إن اعتماد شراكة عالمية متفق عليها بالإجماع للحفاظ على الكوكب للأجيال الحالية والمقبلة هو فقط الوسيلة التي تبيّن الالتزام بعملية التحول.

وبناء على ذلك، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يعملوا على إبرام اتفاق طموح في باريس بشأن تغير المناخ.

٧ - السيدة نعيم (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن الشراكات الحقيقية ستؤدي دورا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الاستفادة من إمكانيات الحكومات، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة، وعن طريق تعبئة الموارد المالية والخبرة والتكنولوجيا. وسيكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات المتعددة الأطراف دور أساسي في تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٣٠، وستضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في هذه الشراكات، التي ينبغي أن تستند إلى مبادئ الملكية الوطنية، والشفافية والمساءلة وأن تكون أيضا ملائمة للسياقات الوطنية. وأشارت إلى أن الشراكات مع القطاع الخاص تكتسي أهمية حاسمة غير أن الإبلاغ عن أنشطة الشراكة يجب أن يكون شاملا لتفادي عرقلة الشفافية والمساءلة. وبالتالي، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلع إلى تفعيل إطار الشراكة، المنصوص عليه في إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، الذي سيستعرض الشراكات القائمة ويشجع على إقامة شراكات جديدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات المتعددة الأطراف، على الرغم من أنها لا يمكن أن تحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية أو تعوّض عنها.

٨ - السيدة شاندا (زامبيا): تكلمت باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقالت إن القطاع الخاص سيكون ذا أهمية حاسمة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج وتعبئة الموارد. وتطالب البلدان النامية غير الساحلية، بوصفها مجموعة من البلدان التي تواجه تحديات وأوجه ضعف خاصة، بإنشاء نظم موثوق بها للنقل العابر، من أجل الحد من تكاليف التجارة وزيادة قدرة تلك البلدان على المنافسة؛ وزيادة القدرات الإنتاجية ومباشرة الأعمال الحرة؛ وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى؛ وزيادة الموارد المالية وتنمية القدرات في مجالي النقل والطاقة. ولا شك أن تعزيز الشراكات يشكل أمرا بالغ الأهمية في تلبية تلك الاحتياجات، غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أحد الموارد الأساسية، وتدعو الحاجة إلى تقوية الشراكات مع الشركاء في التنمية. وأشارت أيضا إلى أن الشراكات التعاونية فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في مجالات نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتطوير الهياكل الأساسية أمور هامة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وبما أن القطاع الخاص مصدر محتمل للاستثمار، على البلدان النامية غير الساحلية أن تبني قطاعها الخاص المحلي. وهذه البلدان مستعدة أيضا للعمل مع القطاع الخاص في إطار الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام والشراكة مع القطاع الخاص التي أقامتها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٩ - السيدة تان (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ سيكون متوقفا على شراكة عالمية نشطة تضم الحكومات والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، وعلى تعبئة جميع الموارد المتاحة.

١٠ - وأضافت أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستواصل الدور الذي تؤديه بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما تلك التي تحتاج بشكل عاجل إلى الدعم المتواصل والمتزايد. وفي هذا الصدد، على البلدان المتقدمة أن تقود تلك الجهود وتفي بالتزاماتها، وتكثف الدعم المقدم إلى البلدان النامية، لا سيما البلدان التي هي في

أمس الحاجة إليه. ولاحظت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لا يشكلان بديلا عن التمويل العام الذي تقدمه البلدان المتقدمة، على الرغم من دورهما المتزايد الأهمية.

١١ - وأشارت إلى الحاجة إلى شراكات جديدة متعددة الأطراف تضم طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، لا سيما من القطاع الخاص الذي ما برح يضطلع بدور متزايد الأهمية في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، تمثل خطة عام ٢٠٣٠ والعمليات والاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة فرصة تاريخية للأمم المتحدة لتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص وأثرها، وذلك في أطر عدة من بينها الاتفاق العالمي للمنظمة. وعبرت عن موافقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الحاجة إلى تعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالشراكات، وذلك باعتماد نهج كلية ومتكاملة، وتطوير التعاون على نطاق المنظومة بغية تحسين الاتساق وبناء القدرات.

١٢ - وقالت إن الشراكات مهمة للغاية في سياق التنمية الوطنية والجهود الجماعية الرامية إلى بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول نهاية عام ٢٠١٥، وإن القطاع الخاص يستطيع أن يعزز الترابط بين اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا وغيرها من البلدان، وكذلك بين المنطقة الأوسع والاقتصاد العالمي.

١٣ - وأضافت أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا يمكن أن تكون بمثابة آلية تمويل مبتكرة للمساعدة في تحقيق الخطة العامة للرابطة بشأن الاتصال. وفي هذا السياق، وُضع إطار من المبادئ لهذه الشراكات في عام ٢٠١٤ يحدد من الناحية السياساتية والتنظيمية مشاركة القطاع الخاص؛ واختيار المشاريع وإعدادها وتنفيذها؛ والقدرة على تحمل التكلفة والشفافية في الميزانية؛ ووصْل الهياكل الأساسية عبر الوطنية. ومن شأن ذلك أن يساعد الحكومات على تنفيذ أطر فعالة للشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تهيئة بيئة مستقرة وفعالة للاستثمار في الهياكل الأساسية، ومعالجة المسائل المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية العابرة للحدود. وتعمل الرابطة أيضا على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال المشاريع، بوسائل منها المبادئ التوجيهية التي أعدها معهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا، وقاعدة بيانات عن أدوات التخفيف من حدة المخاطر. وأحرز تقدم أيضا في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار خطة عمل استراتيجية من أجل تنميتها. وأشارت إلى أن الخطة ذات الصلة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ تركز على رؤية المشاريع الابتكارية والتنافسية على الصعيد العالمي.

١٤ - وتطرقت إلى قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقالت إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنشأت شبكة مخصصة في عام ٢٠١٠ للمساعدة في بناء قدرات الشركات في المنطقة، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعُقد، بالإضافة إلى ذلك، منتدى للأعمال التجارية المسؤولة في كوالالمبور، جمع أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني ليشاركوا في حوارات رفيعة المستوى ومشاورات تفاعلية. ويُنتظر أن تساعد رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٠ أيضا على بناء القدرات وتعزيز العمل الجماعي في هذا الصدد. وفي الوقت عينه، عبّرت عن قناعة الرابطة الراسخة بأن الشراكات الإنمائية مع القطاع الخاص ينبغي أن تحترم تماما الأولويات الإنمائية للبلدان، وأن على القطاع الخاص أن يلتزم بأعلى معايير أخلاقيات العمل.

١٥ - وأكدت الحاجة إلى بيئة تمكينية أفضل على جميع المستويات لتشجيع زيادة تدفقات القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، على الحكومات أن تركز على تنفيذ أطر استثمارية مستقرة وواضحة، وتهيئة بيئات مؤاتية لزيادة الاستثمارات. وعلى الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تساعد على ضمان أن يظل الإطار الاقتصادي العالمي مؤاتيا للنمو في خضم أوجه عدم اليقين الاقتصادية السائدة. ويتعين أيضا على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة أن تساعد، بالتشاور مع البلدان النامية، على وضع برامج منسقة تعزز قدرة البلدان النامية على أن تكون جزءا فعالا من الاقتصاد العالمي، وتجني ثمار العولمة والثورة المعرفية.

١٦ - وقالت إن تمويل خطة عام ٢٠٣٠ الهادفة إلى إحداث تحول يجب أن يأتي من طائفة متنوعة من المصادر تشمل مصادر مبتكرة عدا التمويل المقدم من القطاعين العام والخاص. ولا شك أن تولي زمام المبادرة على الصعيد الوطني أمر أساسي، غير أن الشراكات الجديدة والهادفة التي تكمل الشراكة العالمية المعززة ضرورية أيضا.

١٧ - السيد بارينتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم نيابة أيضا عن الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فأشار إلى التقدم الكبير الذي أحرز على مدى عدة سنوات في مجال بناء الشراكات، لا سيما مع القطاع الخاص بأوجهه المتنوعة، من المؤسسات الصغيرة إلى التعاونيات إلى الشركات المتعددة الجنسيات. وأعرب عن تقدير وفده للجهود السابقة التي بذلها القطاع الخاص لمكافحة تغير المناخ، ودعا جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تعزيز مشاركتهم في سياق الدورة الحادية والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشار إلى وجوب تشجيع جميع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على أن تلتزم باحترام ودعم القيم المتفق عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٨ - وأخيرا، عرض، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار A/C.2/70/L.24 المعنون ”نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين“.

١٩ - السيد غونزاليس فرانكو (باراغواي): عبّر عن ترحيب وفده بالمشاركة النشطة للقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية الأخرى في التحضير للمؤتمرات وإعداد خطط العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقال إن وفده يحث الدول الأعضاء على دعم جهود البلدان النامية غير الساحلية عن طريق اعتماد مشاريع القرارات ذات الصلة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة؛ ومناقشة الشراكات العالمية بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز الدور الذي تضطلع به المؤسسات المحلية في الاقتصاد، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعلاقات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وبناء القدرات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها ونشرها على الصعيد الوطني، للاسترشاد بها في تنفيذ السياسات العامة.

٢٠ - السيد سوبرال دوارتي (البرازيل): قال إن أنشطة الأمم المتحدة تموّل بشكل متزايد من التبرعات والمساهمات الخاصة، ولكن الزيادة في الشراكات مع القطاع الخاص لم تقترن بتدابير ملموسة رامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة والحوكمة. وقد توسعت عموما الشراكات القائمة خارج نطاق الإشراف الحكومي الدولي دون مشاركة كافية من

جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأضاف أن الادعاءات الأخيرة التي طالت رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة والتي تطرق إليها الأمين العام خلال المناقشة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، أثبتت ما الذي يمكن أن يحدث حين لا يكون القطاع الخاص خاضعا للمساءلة أمام الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، يعتقد وفده أنه من الضروري اعتماد العناية الواجبة وإجراءات إبلاغ مفصلة، لتفادي تورط الأمم المتحدة في أنشطة مع شركات مشبوهة.

٢١ - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة أطلقت، خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، العديد من المبادرات والشراكات التي شملت القطاع الخاص، غير أن عدم كفاية الإبلاغ والمساءلة لم يمكّنا الدول الأعضاء من تقييم النتائج بشكل واضح. وعلى الرغم من أن حجم الموارد والتمويل المخصص هام جدا، لا سيما بالمقارنة مع الميزانية العادية والتمويل الأساسي للأنشطة الإنمائية، فإن المعلومات المتاحة للدول الأعضاء والمجتمع المدني بشأن مصادر التمويل ووجهاته ضئيلة. ومن دواعي القلق الأخرى أن بعض الأنشطة الممولة تكرر بعض أنشطة الأمم المتحدة الصادر بها تكليف وغير الممولة بالقدر الكافي في الميزانية العادية.

٢٢ - وقال إن خطة عام ٢٠٣٠ تشمل أسواقا استراتيجية ومربحة في قطاعات مثل الطاقة، وخدمات المياه، والمحيطات، والموارد الطبيعية، والهياكل الأساسية، والتصنيع. ومن شأن نقص الرصد والشفافية والمساءلة أن يسفر عن سوء إدارة التعاون الدولي لصالح إلغاء الضوابط التنظيمية وتحرير الأسواق، الأمر الذي قد يعرض للخطر أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل، ومشاركة المجتمع المدني، وتوفير الخدمات العامة.

٢٣ - وأضاف أن القطاع الخاص يستطيع الإسهام إيجابيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، غير أن الأسواق تتسم بالقصور ولن تكفل، على سبيل المثال، حماية حقوق الإنسان أو تعزيز المساواة بين الجنسين، كما هو الحال فيما يتعلق بإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. وقال إن الحكومات وحدها هي القادرة على تحقيق هذه الأهداف من خلال السياسات العامة والتنظيم الهادف وبمساعدة من المجتمع المدني في ضمان حسن سير عمل آليات المساءلة.

٢٤ - السيد كاو جيونغ (الصين): قال إن تعزيز الشراكات العالمية يشكل وسيلة هامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وإن التعاون بين الشمال والجنوب يجب أن يبقى القناة الرئيسية لذلك. وعلى البلدان المتقدمة أن تفي على النحو الواجب بتعهداتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب، وتزيد دعمها للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وتساعد البلدان النامية على تحسين قدراتها الخاصة. وينبغي تشجيع البلدان النامية ودعمها لزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بما يتماشى مع مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمّل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحلّ محلّه، وإن على البلدان النامية أن تساعد بعضها بعضا، وتتبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة. ويجب دعم القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين لدى قيامهم بدور أكبر في الشراكات الإنمائية الدولية. وقد عملت الصين مؤخرا مع الأمم المتحدة على تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسوف تواصل العمل مع جميع الأطراف لتحقيق المزيد من التعاون في طائفة أوسع من المسائل، بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية والازدهار للجميع.

٢٥ - السيد بوناغ (تايلند): قال إن الشراكة الحقيقية والمعززة تشكل أحد متطلبات التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الحكومات والقطاع الخاص،

والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى أن تعمل سوية من أجل تعبئة جميع الموارد المتاحة، فضلا عن استعراض خطة عام ٢٠٣٠ حسب الاقتضاء. وسيبقى التعاون بين الشمال والجنوب والمساعدة الإنمائية الرسمية في صميم الشراكة العالمية. وفي حين يكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية متزايدة، ينبغي ألا يشكلا بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب. وأشار إلى أن الجنوب يستطيع أن يوفر المساعدة التقنية إلى شركائه، لا سيما في مجالات بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية. وقال إن بلده قدم المساعدة في مجالات الزراعة المستدامة، والتنمية الريفية، والصحة العامة، والتعليم، والصناعة التحويلية، ليس فقط للبلدان المجاورة، بل أيضا أبعد من ذلك، ولا سيما لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٦ - وقال إن المجموعات الإقليمية والأقاليمية يمكن أن تساعد على الأخذ بممارسات إنمائية كفؤة عن طريق مواءمة المعايير والأنظمة، وتيسير النقل، وتحسين الهياكل الأساسية. ويشكل الإنشاء المرتقب لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وست مجموعات أخرى في جنوب شرق آسيا مثالا جيدا على ذلك. وأضاف أن ست مناطق اقتصادية خاصة قائمة على حدود بلده ستعزز التجارة عبر الحدود، وتساعد بالتالي على تضييق الفجوة بين البلدان.

٢٧ - وأشار إلى أن القطاع الخاص يستطيع أن يضطلع بدور في التصدي لتحديات التنمية المستدامة عن طريق المواءمة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأولويات الإنمائية الوطنية والدولية. لذا على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أن يسعى إلى إقامة شراكات جديدة مع قطاع الأعمال التجارية. وأشار إلى الدور الهام الذي اضطلع به معهد المسؤولية الاجتماعية للشركات، الذي يتخذ من تايلند مقره، في تطوير شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٨ - واستطرد قائلا إن الشراكة العالمية تتطلب بيئة دولية مؤاتية متمثلة في نظام تجاري قائم على القواعد، والإنصاف، وعدم التمييز، بما يشمل وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وقواعد المنشأ التفضيلية لصالح أقل البلدان نموا، وذلك من أجل لتعزيز أشكال أخرى من الشراكة العالمية. وقد قدمت تايلند إمكانية الوصول هذه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وستواصل عملها المتمثل في إقامة الروابط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ضمن إطار التعاون على نطاق المنظومة والشراكات المتعددة الأطراف.

٢٩ - السيد كانغ يون هو (جمهورية كوريا): قال إن التنشيط الحقيقي للشراكات العالمية لا يتطلب مشاركة الدول الأعضاء فقط، بل أيضا مشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والشباب، وغيرهم من مختلف أصحاب المصلحة. وأضاف أن وفده يتطلع إلى ازدياد عدد مؤيدي مشروع القرار A/C.2/70/L.24 بغية تهيئة هذه البيئة الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن تعزيز التعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومبادرة الأثر الأكاديمي للأمم المتحدة، اللذين يروّجان لقيم متماشية مع خطة عام ٢٠٣٠، سيكون قيّما للغاية بالنسبة للتنمية الشاملة والشفافة. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات، وذلك بعدة سبل منها منتدى الشراكات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٠ - السيد أديوي (نيجيريا): قال إن الشراكات التي تبادر الأمم المتحدة إلى إقامتها يجب أن تعمل بالتوافق مع الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان الشريكة. وأضاف أن الشراكات بين القطاع الخاص ووكالات الأمم

المتحدة وصناديقها وبرامجها ينبغي أن تستند إلى مبادئ النزاهة، والشفافية، والمساءلة، وينبغي استعراض الخبرات والدروس المكتسبة منها في الوقت المناسب.

٣١ - وأشار إلى أن وفد بلده يرحب بتنامي دور شبكات الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وتزايد أهميتها، ويعتقد أنه لا بدّ من تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات التي بدافع زيادة القيمة مع المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأنها هامة بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٢ - وشدد أيضا على الحاجة إلى إقامة شراكات بين الدول الأعضاء والهيئات العاملة على صعيد القارات لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن المبادئ والقيم الأساسية المتمثلة في التساوي في السيادة، والإنصاف، والمواءمة مع الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية، والقيادة والملكية، والاتساق، والمساءلة المتبادلة والاستجابة.

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إن حكومة بلده شجعت التنمية عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وسوف تواصل القيام بذلك.

٣٤ - السيد بيا (الكاميرون): قال إن تعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتعاون مع القطاع الخاص، يجب ألا يؤديا إلى تنافس كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الموارد. وعلى الصناديق والبرامج والمؤسسات المتخصصة أن تعطي الأولوية للموارد الأساسية على الموارد غير الأساسية، لأن الموارد غير الأساسية تمثل ٧٥ في المائة من مجموع التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وأضاف أن الجمعية العامة وافقت على أن الموارد غير الأساسية لا يمكن أن تحل محل الموارد الأساسية، وعلى أن التمويل المخصص المقيد يطرح مشكلة، لأنه قد يؤدي إلى زيادة تكاليف المعاملات وإلى التجزؤ أو التنافس أو التداخل بين الكيانات وقد يثبط الجهود الرامية إلى تحديد الموقف والتماسك الاستراتيجي على نطاق المنظومة. وقد يخل أيضا بالأولويات البرنامجية التي تحددها الهيئات والآليات الحكومية الدولية.

٣٥ - وقال إن الشركات والجهات الخارجية الأخرى قد تحاول الالتفاف على مبادئ منظومة الأمم المتحدة وقيمها، فضلا عن الأولويات الوطنية والولايات الحكومية الدولية. لذا، فإن تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص ينبغي ألا يضعف نزاهة منظومة الأمم المتحدة وطابعها المتعدد الأطراف. وينبغي ألا تتحول الشراكات إلى نظام للاستعانة بمصادر خارجية من القطاع الخاص. وأشار إلى أن وفده يوافق على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تحدّ من مخاطر تأثير الشركات المفرط، وذلك مثلا بأن تقبل مدخلات الشركاء من القطاع الخاص في الأهداف الاستراتيجية المتوخاة من الشراكة فحسب، وليس في عملية البت الأوسع نطاقا التي تمارسها المنظمة (A/70/296، الفقرة ٤١).

٣٦ - وقال إنه عوضا عن فرض أي صرامة مفرطة على اتفاقات الشراكة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، من المهم ضمان شفافيتها واتساقها، ومساءلتها. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تطبيق أحكام الفقرة ١٣ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٨، وهي الكشف عن الشركاء والمساهمات والأموال اللازمة لكل الشراكات المعنية، بما في ذلك الشراكات على الصعيد القطري. وأعرب عن ترحيب وفده بتكريس معظم كيانات الأمم المتحدة أقساما من مواقعها الإلكترونية للشراكات، وبأن بعضها أدرج أقساما منفصلة لمختلف أنواع الشركاء. وقال إنه مع ذلك، نظرا إلى أن معظم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها

منظومة الأمم المتحدة يجري على الصعيد القطري، فإن وفده يشعر بالقلق لأن نوعية المعلومات باتت متباينة إلى حد بعيد، ولأن هيئات الأمم المتحدة لا تملك، على ما يبدو، ممارسات شاملة وعالمية لتقديم معلومات أوفى.

٣٧ - وأشار إلى أن الآليات الأخرى التي ترصد الشراكات هي الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ والمنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية؛ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٣٨ - السيد أندامبي (كينيا): قال إن العديد من البلدان النامية لا تزال فقيرة وضعيفة وبحاجة إلى إقامة شراكات مع البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الأطراف بروح من التضامن العالمي. ومن المهم تعزيز الشراكات العالمية من أجل الحد من الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار إلى أن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة يقرّ بهذا الأمر. وقال إن بلده يواجه تحديات إنمائية تتطلب تغييرا يفضي إلى إحداث تحول ويقوم على العمل الجماعي من جانب جميع البلدان. وأضاف أن حكومة بلده تعمل مع منظمة العمل الدولية من أجل تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق للفترة الممتدة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، الذي تتمثل أهدافه الاستراتيجية في إيجاد فرص العمل؛ وضمان الحقوق في العمل؛ وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل أضعف الفئات؛ وتشجيع الحوار الاجتماعي. ويجري تنفيذ البرنامج في إطار شراكة مع ممثلي العمال وأرباب العمل، ومسؤولي منظمة العمل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة.

٣٩ - وقال إن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أنشأت في إطار شراكة مع جامعة كينياتا، مركزا للقيادة الشاملة والقادرة على إحداث التحول، يركز بشكل خاص على النساء، ويطلق أيضا مبادرات في مخيم داداب للاجئين لتمكين النساء من الحصول على دخل واكتساب المهارات. وأضاف أن حكومة بلده تعمل أيضا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتوفير مرافق عالية الجودة للرعاية الصحية والدعم التقني والمالي من أجل بناء القدرات الإحصائية. وتعمل مجموعة البنك الدولي في إطار شراكة مع الحكومة الكينية لدعم جهودها الرامية إلى وضع حد للفقر المدقع عن طريق تحسين القدرة التنافسية والاستدامة واستثمار مبلغ بليون دولار في السنة.

٤٠ - السيدة بريزريني (ألبانيا): قالت إن على جميع البلدان أن تتخذ إجراءات جماعية على أساس قدراتها الفردية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار متماسك لتمويل التنمية. وأشارت إلى أن التنمية في بلدها حظيت بمساعدة خارجية طوال الفترة الانتقالية، وأن بلدها ارتقى إلى صفوف البلدان المتوسطة الدخل.

٤١ - وأضافت أن ألبانيا تسعى حاليا إلى تحقيق استراتيجية للاندماج الأوروبي. كما تعطى الأسبقية للتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي على المصادر التقليدية الثنائية ومصادر الجهات المانحة الأخرى.

٤٢ - وأشارت إلى أنه في عصر أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الشراكة العالمية من أجل التنمية أن تساعد البلدان المتوسطة الدخل من خلال تعزيز الاستثمارات الطويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، من القطاع الخاص.

٤٣ - وأخيرا، قالت إن حكومة بلدها تعمل على تحسين تنقل الموارد البشرية باعتباره وسيلة لتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية المستدامة.

٤٤ - السيدة ميدفيديفا (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها يعطي أهمية كبيرة للشراكات في سياق تنفيذ خطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة عمل أديس أبابا. وقد كان تعزيز الشراكات مع الدول، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية عاملا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا بدّ الآن من نهج منتظم لأوساط الأعمال التجارية والشركاء الآخرين المشاركين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وزيادة التنسيق بين الأمم المتحدة وشركائها.

٤٥ - وأضافت أنه في سياق تنشيط الشراكة العالمية، لا بدّ من تطوير الآليات والمنتديات القائمة، مثل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وإنشاء أخرى جديدة. غير أن الإمكانات الكاملة للشراكة العالمية لن تتحقق إلا بتعاون جميع الأطراف على نحو شفاف مع الحكومات، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الجديدة.

٤٦ - وأشارت إلى أن إقامة شراكات مبتكرة بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص تكتسب أهمية متنامية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك في الآونة الأخيرة أعمال المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) في إطار العملية الدولية غير المسبوقة لمكافحة وباء الإيبولا في غرب أفريقيا، فضلا عن التصدي للزلزال المدمر الذي وقع في نيبال. وينبغي للاستراتيجية القريبة الأجل للتعاون بين الأمم المتحدة وأصحاب المشاريع أن تأخذ هذا الاتجاه في الاعتبار.

٤٧ - وقالت إن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتداه السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى التعاون الإنمائي دورا رئيسيا في تعزيز الشراكة العالمية وتنشيطها. وعلى جميع أصحاب المصلحة الاستفادة من المنتدى الرفيع المستوى ومنتدى التعاون الإنمائي من أجل وضع نهج جماعية للتعامل مع القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ولتعميم الممارسات الفضلى للتنمية المستدامة على جميع المستويات.

٤٨ - وأكدت الحاجة إلى المزيد من الشفافية والمساءلة في الشراكات مع القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أعربت عن ترحيب الاتحاد الروسي بالمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالأخذ بنهج قائم على المبادئ إزاء التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال والتي تشدد على أهمية إطلاع جميع أصحاب المصلحة عن المعلومات المتعلقة بالشركاء، والمساهمات، والأموال ذات الصلة.

٤٩ - وأضافت أن اعتماد مشروع القرار المتعلق بالشراكات العالمية بتوافق الآراء من شأنه أن يساعد على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية، لا سيما الأعمال التجارية، والمؤسسات، وغيرها من منظمات القطاع الخاص، في إطار قواعد الانفتاح.

٥٠ - وقالت إن للاتحاد الروسي تاريخا طويلا من التفاعل الناجح مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في مسائل التنمية الوطنية والتعاون الإنمائي الدولي. وأشارت إلى التنامي السريع لعدد الشركات الروسية الملتزمة بمبادئ الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية. وأكّدت على أن القطاع الخاص الروسي سيواصل الإسهام بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة.

٥١ - السيد تامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الشراكات العالمية القوية ضرورية اليوم الآن أكثر من أي وقت مضى، من أجل تعبئة الحجم الهائل من الموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٢ - وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستواصل تأدية دور محوري في ضمان تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية

الدولية من قبل البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن وفده يذكّر بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصر مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه، ويشكر البلدان المتقدمة التي وفت بالتزامها بتقديم ٧,٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية، ويدعو البلدان المتقدمة الأخرى إلى القيام بالأمر عينه.

٥٣ - ورحب بالمبادرات الرامية إلى توسيع نطاق الموارد المتأتية من القطاع الخاص من أجل التنمية، ولكنه قال إن على الحكومات أن تحدد الأولويات الإنمائية التي يستطيع القطاع الخاص أن يشارك فيها بأكبر قدر من الفعالية.

٥٤ - واختتم كلمته بقوله إن حكومة بلده استحدثت عملية مائدة مستديرة وطنية لتكون المنتدى الرئيسي للاجتماعات بين المسؤولين الحكوميين والشركاء في التنمية، بهدف مناقشة الخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية، التي تسترشد بها التنمية الشاملة في بلده واستعراض تلك الخطط والالتزام بها. وأشار إلى أن زيادة المسؤولية الوطنية تشكل أحد المبادئ الرئيسية التي تستند إليها المعونة والتعاون الفعالين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٥.